السودان

في حين لا تُخفي السعودية والإمارات والولايات المتحدة دعمها للمجلس العسكري، بات مطالب الحراك السوداني تتركّز على حلّ المجلس وتسليم السلطة إلى مجلس مدني، ما يشي بأن دعم أطراف خارجيين عسكريين موالين لها بدأ يصطدم بالشارع

مساعي الرياض وأبو ظبي تصطدم بالشارع:

مطالبات بحلّ المجلس العسكري

على رغم أن العامل الاقتصادي كان دافع الاحتجاجات التي عصفت بالسودان منذ أربعة أشهر، وأطاحت الرئيس عمر البشير أخيراً، إلا أن العلاقات الخارجية، وموقع البلاد في الساحة الإقليمية، بدوران من النقاط الخلافية بين المجلس العسكري الانتقالي وقوى المعارضة، في ضوء سعيهما إلى الوصول إلى «خارطة طريق» مقبولة لدى الحراك الشعبي، صاحب الكلمة الفصل في نهاية المطاف. فالمجلس العسكري الجديد، ممثلاً برئيسه عبد الفتاح البرهان، ونائبه محمد حمدان دقلو، الملقّب بـ«حميدتي»، يجد نفسه أمام امتحان، بسبب علاقات الرجلين بمحور السعودية والإمارات، كونهما عملا معاً وعن قرب على تنسيق إرسال جنود سودانيين إلى اليمن منذ عام 2015، في مهمة أعلن حميدتي مساء أمس استمرارها بقوله إن القوات المشاركة في حرب اليمن مستمرة هناك. إعلان من شأنه زيادة ريبة المحتجين، الباحثين عن نظام جديد ديموقراطي لا مجال للوصاية عليه من الخارج. وهم من أجل ذلك، يستمرون في الاعتصام في كل المدن، حتى تسليم السلطة إلى مجلس سيادي مدني يتمثّل عسكري محدود، وإلغاء قوانين النظام العام والأمن والصحافة، وإنهاء الحرب في البلاد، وإقالة رئيس القضاء ونوابه، وإقالة النائب العام، وإعادة هيكلة الدولة والمؤسسات العسكرية والعلاقات الخارجية، بحسب ما حدد «تجمع المهنيين»، الذي يقود الحراك، في مؤتمر صحافي أمس، الحقه ببيان مساءً يطالب بإبعاد السفراء «المعينين من قِبَل نظام الإنقاذ» في 54 دولة، من بينها السعودية والإمارات ومصر وقطر وتركيا.

حيثيات ولادة المجلس الجديد أنذرت الشارع بأن يكون الانقلاب، ومن ثم إزاحة عوض بن عوف ونائبه كمال عبد المعروف في اليوم التالي، أتيا بضغوط أطراف خارجية أرادت أن تمتص الغضب الشعبي للحفاظ على حكم عسكريين موالين لها، من خلال دفعهم إلى التقرب من المحتجين. وهنا، يبدو «حميدتي» الأكثر جدلاً، خصوصاً أنه اتخذ مواقف اعتبرها مراقبون داعمة للاحتجاجات منذ شباط/ فبراير الماضي، ثم ظهوره خلال الاعتصام الحالي حاثاً قواته على عدم فضّ الاعتصامات، وصولاً إلى رفضه الانخراط في مجلس بن عوف «إلى حين الاستجابة لمتطلبات الشعب والبدء بها» كما قال في حينها. لكن مزاعم الرجل الحرص على الحراك الشعبي بدّدها انخراطه في اليوم التالي في مجلس البرهان، على رغم أن الأخير لم يستجب لأي من «مطالب الشعب»، لا سيما المطلب الأساسي المتمثل في تقليص مدة المرحلة الانتقالية المحددة بعامين، علماً بأن حميدتي كان يوم رئاسة بن عوف من المطالبين بفترة انتقالية من ثلاثة إلى ستة أشهر، وتشكيل مجلس انتقالي يضم مدنيين وعسكريين. وها هي مطالبه نفسها تظهر في لائحة شروط «تجمع المهنيين»، من دون أن يتمكن الأخير إلى الآن من انتزاعها من المجلس العسكري.

شرعت الدول في اتخاذ مواقف من النظام الجديد قبل تبلوره (أ ف ب)

> لن يكسب «العسكري» رضى الشارع سوى بتسليم السلطة إلى مجلس مدني

وما يثير ريبة المتظاهرين أكثر، مسارعة السعودية والإمارات والولايات المتحدة إلى مباركة حكم المجلس العسكري بتشكيلته الجديدة، بعد فترة صمت إزاء مشهد الاحتجاجات طوال الأشهر الماضية. الدولتان الخليجيتان كانتا أولى الدول الداعمة له، أما الولايات المتحدة فقد عبّرت عن دعمها بأول لقاء دبلوماسي للمجلس العسكري، أجراه حميدتي مع القائم بالأعمال لدى الخرطوم، ستيفين كوتسيس، في حين يجري حديث عن تعيين سفير جديد لدى واشنطن، بعد إعفاء محمد عطا المولى، أول من أمس.

في هذا الإطار، يشير وزير التعاون الدولي السابق، والأمين السياسي لـ«المؤتمر الشعبي»، السفير إدريس سليمان، إلى أن ما سبق «يدل على أن الدول شرعت في اتخاذ مواقف من النظام الجديد في السودان». ويرى، في حديث إلى «الأخبار»، أن الولايات المتحدة والسعودية والإمارات تربطها مصالح مع السودان، وكل دولة تحاول التموضع حسب حجم مصالحها»، مضيفاً أن «وجود علاقات قديمة مع شخصيات في المجلس العسكري الانتقالي يساعد على مثل هذه اللقاءات».

من جهته، يعتبر سفير السودان السابق لدى الولايات المتحدة، الرشيد أبو شامة، في حديث إلى «الأخبار»، أن «التحركات الدبلوماسية للسعودية والإمارات وأميركا بعد إطاحة البشير طبيعية»، مشيراً إلى أنها «لم تكن المرة الأولى التي تبادر فيها السعودية إلى تقديم مساعدات، ففي انتفاضة نيسان/ أبريل عام 1985 التي أطاحت الرئيس الأسبق جعفر نميري، قدمت السعودية مساعدات إنسانية للسودان». وفي ضوء ذلك، استبعد أبو شامة أن يكون ما تقوم به السعودية والإمارات وأميركا يأتي في إطار تحالفات المحاور الإقليمية، على اعتبار أن «حكومة السودان لم تؤلف بعد، وليس هناك شخص مسؤول عن وزارة الخارجية». لكن المتحدث باسم تحالف «قوى الحرية والتغيير»، شهاب إبراهيم، قال لوسائل إعلام إن «أبو ظبي تريد كسب ودّ النظام أو الحكام الجدد، وليس أمامها سوى دعم إجراءاته»، مشيراً إلى أن الدعم الاقتصادي المقدم يهدف إلى «تمكين المجلس العسكري بقيادة البرهان»، و«كسب ثقة السودانيين».

لكن مساعي الرياض وأبو ظبي في تصعيد حكم موالٍ لهما في السودان تبدو متعثرة، في ظلّ إصرار قيادة الحراك الشعبي على التظاهر والاعتصام حتى تلبية مطالبها، التي من شأنها إبعاد المجلس العسكري عن الحكم، إذ يطالب منظّمو الاحتجاجات بحل المجلس العسكري الانتقالي، واستبداله بمجلس مدني يضمّ ممثلين للجيش، ما يعني أن الأول لن يكسب رضى الشارع بمجرد تأليف حكومة مدنية، خصوصاً أن كثيراً من قادة الحراك الشعبي و«قوى الحرية والتغيير» يرفضون طبيعة العلاقة التي كانت قائمة أيام البشير مع السعودية والإمارات، ولا سيما المشاركة في حرب اليمن، كحزب «الأمة القومي» و«الحزب الشيوعي السوداني»، وهم من المستبعد أن يقبلوا بعلاقات من هذا النوع أو بما يتجاوزها، كما تطمح السعودية والإمارات.

(الأخبار)

فلسطين

الأسرى ينالون مطالبهم: إنهاء إضراب «الكرامة 2»

استطاع الأسرى الفلسطينيون تحقيق إنجاز بتلبية غالبية مطالبهم، بعد قرابة أسبوع من إضرابهم عن الطعام، فيما تجنّب العدوّ الإسرائيلي سيناريو التصعيد مع اقتراب «يوم الأسير». وفي اليوم نفسه، عقدت الحكومة الفلسطينية الجديدة أول اجتماع لها، مقررة ربط الحزام على الخصر وإقرار «تقشفات مالية»

توازياً مع دخول الأسير القيادي في «فتح»، مروان البرغوثي، أمس، عامه الـ18 في المعتقلات الإسرائيلية، وذلك في الاعتقال الثالث له منذ منتصف السبعينيات، أعلن «مكتب إعلام الأسرى» التوصل إلى اتفاق بين قيادة الحركة الأسيرة وإدارة «مصلحة السجون» الإسرائيلية، «يلبّي المطالب التي خاض من أجلها الأسرى إضرابهم عن الطعام». ووفق «هيئة شؤون الأسرى والمحررين»، أفضت جلسات الحوار التي استمرت لأيام في سجن «ريمون» إلى اتفاق يقضي بتركيب أجهزة هواتف عمومية في أقسام السجون كافة، يستخدمها الأسرى ثلاثة أيام أسبوعياً (تكون مدة المكالمة ربع ساعة لكل أسير)، على أن يبدأ تركيبها في «الدامون» وأقسام «الأسرى الأشبال» في «عوفر» و«مجدو» وأقسام «عيادة الرملة»، ثم تعميمها على بقية السجون.

الاتفاق، كما ذكرت الهيئة، يشمل إعادة الأسرى الذين نقلوا من سجن «النقب» خلال الاقتحام الأخير قبل أكثر من 20 يوماً، إلى القسم القديم الذي أخلي بحجة إعادة تأهيله، وتخفيض مبلغ الغرامة على عدد من الأسرى من 58 ألف شيكل إلى 30 ألفاً (100 دولار = 357 شيكل)، وأيضاً إنهاء حالة الأسرى المعزولين في «النقب». وفي المقابل، ينهي الأسرى خطواتهم التصعيدية بما فيها الإضراب، علماً بأن أمس كان اليوم الثامن للإضراب المسمى «الكرامة 2». وبينما تمت الموافقة على هذه المطالب، لا يبدو أن «مصلحة السجون» ستزيل أجهزة التشويش على الهواتف المحمولة، وهي القضية التي أثارت الأسرى ونتجت عنها حالة القمع ثم الإضراب. مع ذلك، قالت مصادر فصائلية إنه تم الاتفاق تحديداً على «وقف تشغيل أجهزة التشويش (التي تم تركيبها) مع وقف نصب أجهزة تشويش جديدة».

في شأن آخر، كشف تقرير أعدته صحيفة «واشنطن بوست» الأميركية عن أن خطة الرئيس دونالد ترامب، المسمّاة «صفقة القرن»، لن تشمل إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة، بل حكماً ذاتياً ورفاهية اقتصادية. ونقلت الصحيفة عن «مصادر مطلعة» أن الصفقة «لا تتطرق إلى حل الدولتين كبداية للمفاوضات بل تلغي مبدأ حل الدولتين». وبمعزل عن التسريبات المتداولة بخصوص «الصفقة»، فالظاهر أن رئيس حكومة العدو، بنيامين نتنياهو، لن يعارضها، كما أنه لن يدخل في مواجهة مع ترامب على خلفيتها، لكنه قد يبدي تحفظاً على بعض بنودها، مراهناً في ذلك على أن الطرف الفلسطيني هو من سيبادر إلى رفضها. وفي هذا الإطار، رأى السفير الإسرائيلي لدى الأمم المتحدة، داني دانون، أن ما نُشر أخيراً «حول خطة السلام الأميركية لا يشكل مؤشراً على الخطة»، قائلاً خلال مقابلة إذاعية: «في محادثاتي مع مَن عملوا على الخطة، قالوا إنه لا يجب تصديق كل ما يُنشر. يجب احترام الجهد الأميركي، فلديهم نية طيبة، ونحن نقول فلنبدأ بمفاوضات ونتحدث عن كل المواضيع».

على خطّ موازٍ، رحبت واشنطن بالحكومة الفلسطينية الجديدة التي ألّفها عضو «اللجنة المركزية لحركة فتح»، محمد اشتية. وقال مستشار ترامب لـ«عملية السلام» في الشرق الأوسط، جيسون غرينبلات، في تغريدة على «تويتر» أمس: «تهانينا لحكومة السلطة الفلسطينية الجديدة»، مضيفاً: «من خلال خبرة أعضائها، نأمل أن نتمكّن من العمل معاً لإحلال السلام وتحسين حياة الفلسطينيين. لقد حان الوقت لفتح فصل جديد».

وخلال الاجتماع الأول للحكومة الثامنة عشرة في رام الله أمس، قرر اشتية اتخاذ «سلسلة من الإجراءات التقشفية لمواجهة الأزمة المالية التي تمر بها فلسطين»، ومنها «عدم شراء سيارات جديدة للوزراء، والاكتفاء بالسيارات القديمة، ووقف السفر على الدرجة الأولى لجميع الوزراء، وإقرار الذمم المالية لهم». وذكر اشتية أن محمود عباس سيلتقي وزراء الخارجية العرب في الـ21 من الشهر الجاري لـ«وضع شبكة الأمان التي أقرتها الدول العربية، وحثها على (دفع) الاستحقاقات السياسية والاقتصادية»، مضيفاً أن وزير المالية (شكري بشارة) سيشارك نهاية الشهر نفسه في «مؤتمر المانحين»، في وقت أعلن فيه المتحدث باسم الحكومة، إبراهيم ملحم، نية «مضاعفة تقديم الخدمات والمساعدات إلى قطاع غزة»، رافضاً توصيف علاقة الحكومة والغزاويين بـ«العقوبات».

(الأخبار)

تقرير

خطر «الثورات الملونة» في الجزائر: تساؤلات عن «رموز» الحراك الشعبي

باتت تتصدّر المشهد الاحتجاجي المتواصل في الجزائر وجوهٌ مرتبطة بمنظمات محلية غير حكومية. تُطرح علامات استفهام كثيرة حول مصادر تمويلها وارتباطاتها الخارجية. هذه المنظمات، التي تتشابه في أنماط عملها مع جميع نسخ «الثورات الملونة»، يثير تقدّمها الصفوف شكوكاً مشروعة حول مرحلة تنظيم الانتفاضة الشعبية

لينا كنوش

أدهش الإخراج المشهدي للتظاهرات في الجزائر العديد من المراقبين. وإذا كان من الصحيح أن دوره قد تزايد في الحقل السياسي نتيجة التأثير المزدوج لتكنولوجيا المعلومات الجديدة، ولمساهمة المنظمات غير الحكومية في توحيد أشكال الاحتجاج السياسي المعاصرة عبر أنماط مختلفة من الإخراج المشهدي الواسعة النطاق ومن الحملات الإعلانية، فإن أحمد بن سعدة، مؤلف «أرابيسك ـ تحقيق عن دور الولايات المتحدة في الانتفاضات العربية»، يرى أنه في حالة الاحتجاجات في الجزائر، يُلجأ حالياً إلى «دليل عمل نظري ومنهجي ومنظم». وبحسب بن سعدة، فقد أجرى المركز الصربي «كانفاس» وخبراء في التواصل الاجتماعي دورات تدريبية في ما يسمى «الرابطة العربية للإنترنت».

يرى بن سعدة أن «تدريب المنظمين، والتطبيق العملي لمبادئ النضال اللاعنفي التي يروّج لها كانفاس، قد غيّرا المعطيات تماماً. التاخي مع العدو، واستخدام الحملات الإعلامية الإيجابية والسلبية، واللجوء إلى السخرية بوصفها وسيلة احتجاجية، وإلى الفضاء الافتراضي لتعبئة المتظاهرين وتنظيمهم وتوجيههم أيديولوجياً، هي بعض الأمثلة على أنماط العمل المشتركة بين جميع الثورات الملونة في دول الكتلة الاشتراكية السابقة، وتلك الربيعية في البلدان العربية». أسّس مركز «كانفاس» كوريث لحركة «أوتبور» الصربية، السبّاقة إلى اعتماد النضال اللاعنفي الذي أطلق الانتفاضة على حكومة ميلوزيفيتش وأطاحها عام 2000. واستناداً إلى هذا النجاح، قام قادة الحركة، تحديداً سجردا بوبوفيتش وإيفان ماروفيتش، بتأسيس كانفاس «كمؤسسة لتصدير الديمقراطية من طريق تدريب جميع الثوريين عبر العالم». وهو يذكّر بأن المركز مموَّل من عدة جهات، بينها «فريدوم هاوس» وجورج سوروس شخصياً، و«المعهد الجمهوري الدولي» الذي رأسه جون ماكين، عضو مجلس الشيوخ الأميركي الأسبق والمرشح للانتخابات الرئاسية عام 2008. وباعتقاد الخبير الجزائري، فإن كل عملية تغيير نظام تسير بالتوازي مع «تمويل لمنظمات غير حكومية في البلد المعني بالعملية، من قِبَل مؤسسات تصدير الديمقراطية نفسها. وعلى الرغم من أن هذا التمويل غير معلن في الكثير من الحالات، فإن ذلك الذي تقدّمه الوقفية الوطنية للديمقراطية، الواجهة العلنية للمخابرات المركزية، يشذّ عن القاعدة».

> من الخطأ الاعتقاد أن الملايين التي تدفقت إلى الشوارع موجهة من الخارج

المنظمات غير الحكومية المحلية تتقدم دائما الصفوف خلال الاحتجاجات في البلدان المستهدفة، وهذا ما حصل في الجزائر، وفقاً للخبير، عام 2011: «نظّمت التنسيقية الوطنية للتغيير والديمقراطية، التي تضمّ أحزاباً سياسية ومنظمات غير حكومية ونقابات الاحتجاجات ضد الحكومة. من بين الموقّعين للوثيقة الأولى للتنسيقية، التي انقسمت فيما بعد، نجد الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان، النقابة الوطنية المستقلة لموظفي الإدارات العامة، جمعية المفقودين وتجمع العمل الشبابي. جميع هذه المنظمات غير الحكومية تلقت تمويلاً من الوقفية الوطنية للديمقراطية أو من الهيئات الأربع المرتبطة بها». وهو يلاحظ أيضاً، على هامش الانتفاضة الشعبية هذا العام، تأسيس «تنسيقية المجتمع المدني الجزائري من أجل مخرج سلمي للأزمة»، يضمّ إلى المنظمات المذكورة سابقاً منظمتَي «جزائرنا» و«صمود». جميع هذه المنظمات لديها، أو كانت لديها، صلات بـ«الوقفية الوطنية للديمقراطية» التي قدمت إلى بعضها تمويلاً عام 2018، بحسب تقريرها الأخير المنشور على موقعها. هي مؤلّفة من الجبهة كأنور هدام ومراد دهينة. وفي سياق ارتفاع سقف المطالب الشعبية، يعارض مصطفى بوشاشي وكريم طبو وسعيد سعدي، الرئيس السابق لـ«التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية» وعضو تنسيقية 2011، الخيار الدستوري الذي طرحه الجيش للخروج من الأزمة. هذا الموقف المتشدد من قِبَلهم يفسّر الحذر المتزايد منهم بين قطاع عريض من الشعب بنظر بن سعدة: «الصدام مع المؤسسة العسكرية خطير بالنسبة إلى الجزائر، وتحريض الجماهير في هذا الاتجاه موقف غير مسؤول. في هذه اللحظة الحاسمة من تاريخ البلاد، التحلي بالحكمة هو المطلوب. تحليل الثورات غير العنيفة التي جرت في البلدان الأخرى يقود إلى الاستنتاج أن المرحلة التي تلي سقوط السلطة أكثر حساسية من سابقتها. خلالها تنجح الانتفاضات أو تفشل. عادة ما تكون نتائج الغطرسة والعناد شديدة السلبية في مثل هذه المرحلة».

سياق الانفجار الشعبي، في بلد مغلق كالجزائر، سيفتح الباب للتدخلات الخارجية (أ ف ب)

وعلى الرغم من أن سياق الانفجار الشعبي، في بلد مغلق نسبياً كالجزائر حافظ على توجهات استقلالية، سيفتح الباب بالضرورة للتدخلات الخارجية، فمن الخطأ الاعتقاد أن الملايين التي تدفقت إلى الشوارع موجهة من الخارج. هذه الاحتجاجات تعبير عن غضب الجزائريين العارم الناجم من المشكلات الفعلية التي تعتري حياتهم اليومية. الميدان كان جاهزاً للاحتراق قبل الشرارة التي أشعلت الحريق. لكن مرحلة تنظيم الانتفاضة التي تتبع هي التي تشهد مساعي خبراء تصدير الديمقراطية لتطبيق تكتيكاتهم.

بوشاشي في مواجهة اتهامات حسين زهوان، الذي سبقه في رئاسة الرابطة، عن علاقاته مع الخارجية الأميركية: «لماذا لا يجيب بوشاشي عن هذه الأسئلة؟».

رمز آخر للاحتجاجات متهم ببناء علاقات غامضة مع إسلاميي «الجبهة الإسلامية للإنقاذ»، الذين سبّبوا «العشرية السوداء»، وهو كريم طبو، الذي وقّع وثيقة «التحالف الوطني للتغيير»، إلى جانب قيادات بارزة من الجبهة كأنور هدام ومراد دهينة. وفي سياق ارتفاع سقف المطالب الشعبية، يعارض مصطفى بوشاشي وكريم طبو وسعيد سعدي، الرئيس السابق لـ«التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية» وعضو تنسيقية 2011، الخيار الدستوري الذي طرحه الجيش للخروج من الأزمة. هذا الموقف المتشدد من قِبَلهم يفسّر الحذر المتزايد منهم بين قطاع عريض من الشعب

اليمن

«الأزمات الدولية»: لإخراج السعودية من مستنقع اليمن

«إنهاء مستنقع اليمن: دروس لواشنطن من أربع سنوات حرب»، هو عنوان التقرير الذي نشرته «مجموعة الأزمات الدولية»، أمس، داعية فيه الولايات المتّحدة إلى مساعدة السعودية على الخروج من حرب اليمن. 35 صفحة خصّصتها المجموعة للموضوع، تحدثت فيها عن الدور الذي لعبته كلّ من إدارة الرئيس السابق باراك أوباما، وإدارة الرئيس دونالد ترامب في حرب اليمن، خاتمة إياها بتوصيات كان من أبرزها تعيين مبعوث يتولّى هذا الملف وتعليق صادرات السلاح إلى السعودية، وذلك إلى حين وقف المملكة تدخّلها العسكري الذي بدأ قبل أربع سنوات.

إلا أن من أبرز ما جاء في التقرير، أنه يجب على التحالف العسكري الذي تقوده الرياض أن «يتوقف عن التفكير في كيفية تحقيق انتصار ما على الورق، وأن يلتزم بدلاً من ذلك التزاماً تاماً بالبحث عن مخرج سياسي، حتى لو كان ذلك يعني إعطاء الحوثيين على المدى القصير وزناً أكبر مما يرغب فيه». ووسط كل ذلك، تقع على الولايات المتحدة مسؤولية «قيادة الطريق، من خلال إيجاد مخرج خاص بها». وفق التقرير، فإن «الولايات المتحدة لا تملك مفتاح إنهاء الحرب في اليمن، ولكن يمكنها بالتأكيد القيام بالمزيد من أجل تقييد شركائها السعوديين والإماراتيين ودفعهم إلى الدخول بشكل بناء، في جهود للتوصل إلى حل سياسي». ولكن الأهم، بحسب «الأزمات الدولية»، هو أنه «لم يفت الأوان أمام الولايات المتحدة من أجل البدء، بالبحث عن تغييرات يمكن أن تساعد واشنطن في تجنّب التحول إلى مشارك في كوارث مشابهة في المستقبل».

يأتي هذا التقرير بعدما وافق الكونغرس الأميركي على اقتراح قانون يُنهي الدعم العسكري الأميركي للمملكة في حرب اليمن، في خطوة أقدم عليها المشرعون الأميركيون على إثر تصعيد معارضتهم للرياض، بعد مقتل الصحافي السعودي جمال خاشقجي في قنصلية المملكة في اسطنبول في تشرين الأول/ أكتوبر الماضي. وكان ترامب قد هدّد باستخدام الـ«فيتو» الرئاسي لوأد اقتراح القانون هذا، لكنه لم يفعل ذلك بعد. إلا أن «الأزمات الدولية» أشارت إلى أن مساعدين لترامب أوضحوا أنهم يدعمون استخدام الـ«فيتو»، ما يعني احتمالاً كبيراً بأنه سيتبع نصيحتهم. وفي هذا السياق، رأت المجموعة أنه «إذا ما حصل ذلك، يجب على الكونغرس أن يزيد من الضغوط من أجل الحفاظ على الزخم الذي بدأ في أواخر عام 2018 (بعد مقتل خاشقجي)»، مشيرة إلى أنه «يجب على الساسة والمشرعين الأميركيين أن يبحثوا عن طرق من أجل تعزيز الضوابط والتوازنات على قوى الحرب لدى السلطة التنفيذية».

وفي السياق، أشار السناتور الديموقراطي، كريس مورفي، وهو أحد أبرز منتقدي حرب اليمن، إلى أنه حتى وإن استخدم ترامب الـ«فيتو» الرئاسي ضد اقتراح القانون هذا، فإن الكونغرس بإمكانه دائماً أن يمارس دور «الشرطي السيّئ» في الضغط على المملكة لتغيير سلوكها في اليمن. وقال مورفي، في مؤتمر صحافي تعليقاً على تقرير «مجموعة الأزمات الدولية»، إن «هذه ليست مسألة تتعلق بما إذا كان التحالف سيهزم الحوثيين أو لا، لقد تمت الإجابة عن هذا السؤال»، مضيفاً أن «الحوثيين سيكون لهم دور كبير ومهم في الحكم المستقبلي لليمن، لذلك فإن المسألة تتعلق بتقرير كيف سنعيش السعوديين مع هذا الأمر بطريقة لا تهدد مصالحهم الأمنية على المدى الطويل».

(الأخبار، أ ف ب)